اقتصاد

المغرب: خطة لتوسيع الحماية الاجتماعية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتجه المغرب نحو توسيع الحماية الاجتماعية، التي كشفت الأزمة الصحية عن ضعفها، خاصة أن الدولة اضطرت لدعم أكثر من خمسة ملايين أسرة في فترة الحجر الصحي، غير أن ذلك التوسيع يستدعي توفير التمويل الذي سيأتي عبر اشتراكات الأفراد المعنيين والميزانية والتضامن والهبات، وما سيتم توفيره من خفض نفقات الدعم.

ولم يكفّ خبراء في الفترة الأخيرة عن الدعوة إلى إطلاق إصلاح جبائي بهدف تمويل النظام الصحي والحماية الاجتماعية، بينما اعتبر آخرون أن تمويل الحماية الاجتماعية يمكن أن يأتي عبر التضامن وتحويل نفقات دعم غاز البوتان والسكر والدقيق إليها، كما أوصوا بفرض ضرائب على المنتجات الضارة بالصحة، مثل التبغ، وضريبة على المواد الملوثة.

ووضع المغرب مشروع قانون الإطار حول الحماية الاجتماعية، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، حيث يقوم على مبادئ يفترض أن تساعد على تعميم الحماية لتشمل الأشخاص الذين لا يتوفرون على الحماية، من أجل التقليص من الفقر ومحاربة الهشاشة. ويراد في إطار الحماية الاجتماعية، توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول 2022، بحيث سيتاح لنحو 22 مليون شخص إضافي الاستفادة من ذلك التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء. ويرنو المغرب إلى تعميم التعويضات العائلية التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، وتوسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، وذلك عبر دمج حوالي خمسة ملايين مغربي من الساكنة النشيطة، ناهيك عن تعميم التعويض عن فقدان الشغل.

ويأتي ذلك بينما يترقب المغاربة أن تقدم لجنة النموذج التنموي تقريرها للعاهل المغربي، وهو التقرير الذي ينتظر أن يرشد إلى أفضل السبل لإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، غير أنه يرتقب كذلك، أن يتناول مسألة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان. ويتصور الاقتصادي المغربي، رضوان طويل، أنه يتوجب دعم نظام الحماية الاجتماعية التي تمثل شبكة أمان، معتبرا أن الحماية الاجتماعية تسمح بالتخفيف من الهزات التي يعرفها النشاط الاقتصادي. ويؤكد طويل لـ«العربي الجديد» أن الدعم الذي وفرته الدولة للأشخاص الذي زجت بهم الأزمة في البطالة، يؤثر على عيوب المرونة في سوق العمل، التي تصيب أغلبية السكان النشيطين، وتفضي بفعل عدم توفر مؤسسات للحماية ضد البطالة والمرض إلى شيوع حالة من عدم اليقين على الصعيد الاجتماعي.

وقفز عدد العاطلين في المغرب إلى 1,48 مليون شخص في الربع الثالث من العام الماضي، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 12,7 في المائة، بعد فقدان فرص عمل في ظل الجائحة والجفاف الذي عرفته المملكة في الموسم الأخير، وفق بيانات رسمية. وعبرت الحكومة عبر مشروع قانون الإطار عن التزامها من أجل بلوغ أهداف توسيع الحماية الاجتماعية، بإصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية، خاصة عبر الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي سيوفر عبر دعم مباشر للفئات الفقيرة. وينتظر تمويل الحماية الاجتماعية عبر آلية تقوم على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويلها، وآلية أخرى تستند إلى التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل المساهمة.

انتعاش توصيل الطرود في الصين

انتعشت أعمال شركات توصيل الطرود السريعة في الصين خلال عطلة عيد الربيع، التي بدأت يوم الخميس الماضي وتمتد لأسبوع، إذ تعاملت الشركات خلال أول يومين مع نحو 130 مليون طرد، بزيادة 223% على أساس سنوي، وفق بيانات أصدرتها الهيئة الوطنية للبريد أمس الأحد، وفق وكالة شينخوا. وقبيل عطلة عيد الربيع، التي تشهد أكبر موجة هجرة بشرية جماعية في أنحاء البلاد، ناشدت السلطات السكان بالبقاء في أماكنهم للحد من تفشي كورونا، فيما فضّل كثيرون إرسال «طرود هدايا» أو الشراء عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن يتعاطى قطاع التوصيل السريع مع 95,5 مليار طرد في عام 2021، بزيادة 15% على أساس سنوي، وفقاً لتوقعات أصدرتها الهيئة الوطنية للبريد في يناير/ كانون الثاني الماضي.

(Getty)

عن مزايا استقرار ليبيا

مصطفى عبد السلام

خلال الأيام الماضية، شهد المسرح الليبي تطورات إيجابية قد تمهد الطريق نحو حل الأزمة المستعصية في البلاد منذ نحو 10 سنوات، وتضع حدا لحرب أهلية مستعرة منذ سقوط القذافي، حرب أكلت الأخضر واليابس، وأدت إلى حدوث انهيار اقتصادي ومالي شامل، وتهاوي قيمة العملة، وتدهور الأحوال المعيشية للمواطن، وحدوث تدخلات خارجية غذت الصراعات القائمة ونهبت ثروات ليبيا. فقبل أيام انتخب أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف وبرعاية أممية، رؤساء السلطة المؤقتة لإدارة شؤون البلاد حتى إجراء الانتخابات المقبلة، وحظيت الخطوة بتأييد الفرقاء الليبيين بمن فيهم حفتر.

وفي حال نجاح الخطوة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية فإن الاستقرار السياسي والأمني قد يعود إلى ليبيا، وهو ما يفتح الباب أمام حدوث استقرار مالي واقتصادي، واستعادة جزء من الأموال المنهوبة من قبل نظام القذافي والبالغة نحو 200 مليار دولار، والإفراج عن الأموال المجمدة الليبية في الخارج، وتوفير كلفة الصراع الذي يلتهم ملايين الدولارات سنويا.

كما أن الاستقرار يمهد الطريق أمام الحكومة لإعادة بناء ليبيا الحديثة، وإصلاح البنية التحتية المتدهورة، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن، وتوفير السلع، وحل مشكلة السيولة وزيادة الرواتب وتحسين الأجور، والوصول بالإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل الثورة والبالغ نحو 1,7 مليون برميل يوميا، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات، وإحياء قطاعات واعدة منها السياحة والخدمات والطاقة والصناعة، وهو ما يساعد الدولة في إعادة بناء الاحتياطيات المنهارة.

استقرار ليبيا أمنيا وسياسيا ومن ثم اقتصاديا وماليا لا تقتصر عوائده على المواطن والاقتصاد، بل تمتد إلى الدول المجاورة خاصة مصر والجزائر وتونس والسودان، فليبيا المستقرة يمكن أن توفر فرص عمل لملايين العاطلين بهذه الدول ومتنفس لصادراتها، وستكون في حاجة إلى عمالة مدربة تعمل في القطاعات الواعدة مثل إنتاج النفط والغاز والسياحة والاستثمارات والإنتاج، وليبيا في حاجة أيضا إلى العمالة غير الماهرة للعمل في الزراعة والتجارة والبناء والتشييد والبنية التحتية.

ليبيا المنهارة اقتصاديا وماليا يمكن أن تتحول في سنوات من الاستقرار إلى واحدة من أسرع الاقتصادات نموا، خاصة مع امتلاكها إمكانات فائقة وعدد سكان صغيرا، فهي بلد غني بالنفط، وتعوم على بحار من الغاز، وبها آثار قديمة وشواطئ تتجاوز 1777 كم، ولديها فرص ضخمة في جذب الاستثمارات، ومن الممكن أن تكون بوابة الصادرات الأوروبية لأفريقيا.

لقطات

ارتفاع طفيف للتضخم في قطر

سجل مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) في قطر ارتفاعا شهريا بنسبة 1,23% في يناير/ كانون الثاني الماضي، وبلغ 97,11 نقطة، وانخفض 1,29% قياسا بالشهر المماثل لعام 2020. ويضم المؤشر الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء القطري، أمس الأحد، 12 مجموعة رئيسية من السلع الاستهلاكية تندرج تحتها 737 سلعة وخدمة. وبحسب بيانات جهاز التخطيط، فإن ارتفاع التغير الشهري جاء نتيجة ارتفاع أسعار أغلب المجموعات، والمتمثلة في النقل بنسبة 4,12%، والأثاث والأجهزة المنزلية 2,96%، والاتصالات 2,01%، والغذاء والمشروبات بنسبة 1,44%.

العراق: الحبس المشدد لوزير سابق

أصدرت محكمة عراقية مختصة بقضايا النزاهة، أمس، حكما بالحبس المشدد لسنتين، بحق الوزير الأسبق رياض عبد الحمزة غريب، ومدير عام في وزارته، بعدما أدينا بقضية تتعلق بالفساد، . وشغل غريب، وهو قيادي بائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي، وزارة البلديات والأشغال. ووفقا لبيان أصدره مجلس القضاء الأعلى، فإن «المحكمة المختصة بالنظر في دعاوى النزاهة أصدرت حكمها بحق غريب والمدير العام في وزارته هاشم عبد الزهرة، جراء إخلالهما بعقد نصب وتجهيز 17 معمل أسفلت بقيمة 25 مليون دولار في عام 2007».

تفاقم خسائر «داماك» العقارية الإماراتية

قالت شركة «داماك» العقارية الإماراتية، أمس، إن خسائرها في عام 2020 ارتفعت إلى نحو 1,04 مليار درهم (نحو 283 مليون دولار)، مقارنة بخسائر 36,9 مليون درهم (10,05 ملايين دولار) خلال الفترة نفسها من عام 2019.

وبلغت خسائر الربع الرابع من عام 2020 نحو 108,2 ملايين درهم، مقابل خسائر بلغت 169,5 مليون درهم خلال الفترة نفسها من العام السابق. ووقف حسين سجواني، رئيس مجلس إدارة شركة «داماك» العقارية، قد يكون عام 2021 عاماً آخر مليئاً بالتحديات للسوق العقارية في إمارة دبي.

الأردن: تحذيرات برلمانية من أزمات المديونية والضرائب والبطالة

عمّان ـ **العربي الجديد**

بدأ مجلس النواب الأردني، أمس الأحد، في مناقشة مشروعي قانوني الموازنة العامة، وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2021. وكانت اللجنة المالية النيابية أقرت مشروعي القانونين، بعد مناقشات استمرت لمدة 3 أسابيع، مقررةً تخفيض النفقات بواقع 148 مليون دينار (207 مليون دولار).

وتتوقع موازنة 2021 تحقيق نمو في الاقتصاد بنسبة 2,5 بالمائة، مع تقدير العجز بـ 2,05 مليار دينار (2,8 مليار دولار) بعد المنح، مقارنة مع 2,1 مليار دينار (2,9 مليار دولار) العام الماضي، وإجمالي النفقات بـ 9,93 مليارات دينار 13,8 مليار دولار، مقارنةً مع 9,36 مليارات دينار (حوالي 13 مليار دولار) العام الماضي.

وحذر النواب في كلماتهم من تردي الأوضاع الاقتصادية الصعبة وزيادة معدلات البطالة، إضافة إلى ارتفاع أرقام الدين العام، مطالبين بعدالة ضريبة، فيما شكك بعض النواب بأرقام ونسب النمو الواردة في الموازنة في ظل هذه الأوضاع الصعبة.

وأكد النائب عبد السلام الذيابات، عدم وجود خطط حكومية لمعالجة العجز غير رفع الأسعار والضرائب، مؤكدا أهمية استثمار الموارد الطبيعية كاليورانيوم والنحاس، إضافة الى دعم المنتج الوطني. من جهته، تساءل النائب علي الطراونة، عن إجراءات البرنامج الحكومي في ما يتعلق بالأمن الغذائي والدوائي، مشيرا إلى أن البرنامج ليس سوى أمنيات وبرامج إنشائية لا تقدم ولا تؤخر، ودون نتائج حقيقية بالأرقام.

وقالت النائبة فايزة عضيبات، إن مدخلات ومخرجات الموازنة تشي بتشوه بنيوي، حيث تشكل الإيرادات الضريبية التي يتحملها المواطن، ثلاثة أرباع الإيرادات المحلية، ويذهب ما نسبته 15 بالمئة من النفقات لخدمة الدين، وهو يفوق ما خصص للنفقات الرأسمالية بمقدار الربع. وقال النائب عدنان مشوقة إن الأردن «غرق في المديونية واتسعت ساحات الفقر وتفشت البطالة وتآكلت دخول المواطنين وصار الأردن سباقا في ظهور مصطلح الغارمين بسبب الحرمان من أبسط ما أوجد له الشرع والقانون».

وحسب إحصائيات رسمية، زادت نسبة البطالة إلى 23,9% خلال الربع الثالث من العام الماضي بسبب تداعيات جائحة كورونا. بدوره، قال النائب محمد عناد الفايز، إن الحكومات فشلت بالإصلاح السياسي والاقتصادي، مما أوصل البلاد إلى ما هي عليه الآن، من فقر وبطالة وتراكم الديون وغير ذلك.

هال وناس

الأزمات تحاصر العراقيين

تهاوي الدينار يفاقم الغلاء والفقر

شهدت أسعار المواد الغذائية والإنشائية والملابس وغيرها ارتفاعاً كبيراً في الأسواق العراقية على خلفية استمرار تهاوي الدينار أمام الدولار

بغداد ـ **زيد سالم**

انعكس تهاوي قيمة الدينار أمام الدولار، سلباً على معيشة العراقيين في الشهور الثلاثة الأخيرة، إذ أدى ذلك إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والإنشائية والملابس، وخاصة أن أكثر من 90 في المائة من البضائع الاستهلاكية في السوق المحلي، مستوردة من الخارج، وتدفع الحكومة قيمتها بالعملة الأميركية.

وكانت الحكومة العراقية قد رفعت نهاية العام الماضي، سعر صرف الدولار من نحو 1200 إلى 1448 ديناراً، حتى يتسنى لها تقليص الفجوة بين الواردات بالعملة الصعبة من بيع النفط وما تنفقه على الموازنة التشغيلية للبلاد، إذ يبيع العراق نفطاً بقيمة نحو 3,4 مليارات دولار شهرياً، بما يوازي أربعة تريليونات دينار، وهو رقم لا يكفي لدفع مرتبات الموظفين البالغة نحو 6 تريليونات دينار شهرياً.

ولكن في المقابل دفع غالبية العراقيين الذين يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة، ثمن تهاوي عملتهم الذي انعكس عليهم بغلاء السلع والخدمات الأساسية.

ويقول مواطنون من بغداد لـ«العربي الجديد» إن «ارتفاع أسعار الأغذية هو أكثر ما يؤثر على حياتنا العامة، خصوصاً أن الارتفاع شمل كل مفردات الحياة الأساسية، ووصل الأمر إلى ارتفاع أسعار الخبز، فبعد أن كانت خمسة أرغفة خبز بألف دينار عراقي (أقل من دولار أميركي)، باتت بعض المخابز تبيع نحو ثلاثة أرغفة بالمبلغ السابق، بسبب ارتفاع أسعار الطحين المستورد».

من جهته، يُشير علي عبد الكريم، وهو صاحب محل كبير في سوق الكرادة ببغداد، إلى أن «التجار باتوا أكثر تضرراً من المواطنين، حيث إنهم يشترون المواد الغذائية وغيرها، بأسعار مرتفعة، وبالتالي فهم بحاجة إلى رفعها ولكن بمستوى قليل، من أجل عدم إرباك السوق، وقد تقلّصت نسبة الربح كثيراً للتجار، فيما ارتفعت الأسعار على المواطنين نسبياً، ولذلك فالأزمة الاقتصادية باتت معقدة ومركبة، وكل ذلك بسبب الإجراءات الحكومية غير المدروسة».

وأضاف عبد الكريم لـ«العربي الجديد»، أن «كل شيء في السوق ارتفع سعره، حتى السلع التي لا تتأثر أصلاً بسعر صرف الدولار، ارتفعت هي الأخرى بسبب استغلال بعض التجار للأزمة»، مبيناً أن «كثيراً من المواطنين عادوا إلى الشراء بالدين، وخصوصاً شريحة الموظفين الذين انخفضت قيمة رواتبهم 70 في المائة تقريباً».

إزاء هذا الوضع الصعب تقف الحكومة عاجزة عن توفير السلع الأساسية من غذاء وغيره بأسعار تناسب دخل المواطن، وعلق العضو بالبرلمان العراقي، علي البديري على هذه النقطة قائلاً، إن «السلطات المالية عبر رفع قيمة الدولار مقابل الدينار، وقعت في أزمة ثانية وهي تدهور القوة الشرائية للمواطنين، ولذلك فإن بوادر أزمة اقتصادية باتت تلوح بالأفق، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها».

وأوضح لـ«العربي الجديد» أن «ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار أثر بشكل كبير على أسعار البضائع في السوق، وخصوصاً السلع الاستهلاكية المستوردة، وهذا الأمر لا تُعرف إن كانت الحكومة قد درسته أو لا، ولكنها تقول إنها تلاحق التجار الذين استغلوا الأزمة ورفعوا أسعار المواد، كما أنها باشرت خلال الأسابيع الماضية بالترويج للمنتج الوطني».

من جانبه، أكد رئيس حركة «كفى» السياسية المستقلة، رحيم الدراجي، أن «السياسة المالية العراقية الحالية، أدت إلى تضرر شريحة الفقراء، الذين يشكلون النسبة الكبرى من المجتمع»، لافتاً في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «تجار العملة الصعبة، والمتنفذين والفاسدين من السياسيين هم المنتفعون من هذه الأزمة، إضافة إلى التجار الذين يعملون تحت مظلات سياسية وانتفعوا كثيراً خلال الأشهر الماضية».

إلى ذلك، أكد الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن المشهداني، أن «العراقيين يعانون أصلاً منذ بدء تفشي فيروس «كورونا»، من مشكلات اقتصادية كبيرة، بسبب انهيار أسعار النفط التي أدت إلى تهديد رواتب الموظفين». وأضاف أن «الحكومة لم تستطع حل مشاكل الفقراء، وهم بالملايين، ولدى وزارة التخطيط تعداد وتصور شامل عنهم»، موضحاً لـ«العربي الجديد»، أن «تعداد العراقيين أكثر من 40 مليون نسمة، وهناك 5 ملايين منهم موظفون، وهذا يعني أن النسبة الكبرى من العراقيين في تأثر دائم من الأزمات المالية». ويعتمد العراق على عائداته من مبيعات النفط في تغطية 95 في المائة من نفقات الدولة، حسب بيانات رسمية. وأقرت الحكومة، في وقت سابق، موازنة 2021 بقيمة 150 تريليون دينار (نحو 103 مليارات دولار)، بعجز إجمالي يبلغ 63 تريليون دينار (نحو 43 مليار دولار).

اتهامات للتجار بالفساد وباستغلال الأزمة ورفع الأسعار

السياسات الحكومية لترد معاناة المواطنين (فرانس برس)

تقرير

الكويت: 3 سيناريوهات لحل أزمة العمالة العالقة

الكويت ـ **احمد الزعبي**

تتواصل مشكلة عودة العمالة الوافدة إلى الكويت، وهو ما دفع السلطات إلى دراسة العديد من الحلول، أبرزها تطبيق فرض الحجر المؤسسي للوافدين العائدين إلى البلاد من أجل إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية في المجالات المختلفة. في هذا الصدد، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إن مجلس الوزراء يدرس 3 مقترحات بشأن عودة الوافدين إلى الكويت مع ضمان عدم زيادة الإصابات بفيروس كورونا من خلال القادمين من الدول التي تشهد معدلات إصابة خطيرة، مثل الهند ومصر.

وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عنه اسمه، أن المقترح الأول يتضمّن إلغاء قائمة الـ 34 دولة المحظورة، وإقرار فرض الحجر المؤسسي في الكويت (مؤسسات حجر تتبع الحكومة)، مع الالتزام بشرط إحضار شهادة PCR التي تثبت خلو المسافر من فيروس كورونا، فيما تضمن المقترح الثاني إلغاء الحظر المفروض على بعض الدول مع بعض الشروط، منها الحصول على شهادة PCR.

ويتضمن المقترح الثالث استمرار العمل بقرار حظر استقبال مواطني الدول الـ 34 المحظورة، مع إمكانية السماح بقضاء فترة 14 يوماً في إحدى الدول غير المشمولة بقرار الحظر، وإحضار شهادة PCR تثبت خلو القادمين من فيروس كورونا وتطبيق الحجر المؤسسي عند دخولهم الكويت. وأشار المصدر إلى أنه من المرجح استبعاد المقترح الثالث بسبب صعوبة تطبيقه، مؤكداً أن الحكومة تفاضل بين المقترحين الأول والثاني حيث سيتم حسم الأمر خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء الكويتي بنهاية الأسبوع الجاري.

على جانب آخر، كشفت وثيقة اطلعت عليها «العربي الجديد» عن أسعار الحجر المؤسسي في الكويت الذي قد يتم تطبيقه على القادمين بعد انتهاء فترة إغلاق المطار ووقف استقبال غير المواطنين، إذ جاء سعر الغرفة الفندقية لمدة 7 أيام في الفنادق الخمسة نجوم 1200 دولار، بينما كان سعر الغرفة في الفنادق الـ 4 نجوم لمدة 7 أيام 800 دولار، أما سعر الغرفة الفندقية في فنادق الـ 3 نجوم فتصل إلى ما يقرب 550 دولاراً. كذلك تضمّنت الوثيقة موافقة غالبية فنادق الكويت على مقترح تطبيق الحجر المؤسسي على الوافدين القادمين إلى البلاد، حيث طالبوا الحكومة بضرورة تنفيذ الخطوة في أسرع وقت ممكن، خصوصاً بعدما تم التنسيق مع اتحاد مكاتب السياحة والسفر لإعداد عروض تشمل تذاكر العودة وحجز الفندق ضمن «الباكدج» المقترح.

من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي الكويتي، بدر الحميضي، لـ«العربي الجديد»، أن أزمة الوافدين العالقين في العديد من الدول بسبب قرار الحكومة الأخير بوقف استقبال غير المواطنين أثارت العديد من المشكلات ودفعت الحكومة الكويتية إلى التفكير في العديد من الخيارات والحلول لحل الأزمة وضمان عدم دخول مصابين بالفيروس إلى الكويت. وقال الحميضي إن الأزمة الأخيرة أثرت بشكل عام على الأنشطة التجارية والاقتصادية في الكويت، مشيراً إلى أن مئات المؤسسات التي تسعى إلى استعادة موظفيها في الخارج، فيما تتسبب القرارات الحكومية في صعوبة عودة الوافدين الذين يشكلون نحو 91% من العاملين في القطاع الخاص الكويتي.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت الكويت زيادة كبيرة في معدل الإصابات بفيروس كورونا، إذ تجاوز عدد الحالات المسجلة خلال الأسبوع الماضي الألف إصابة يومياً، فضلاً عن زيادة أعداد المصابين في أقسام العناية المركزة.

وقامت الحكومة الكويتية في وقت سابق، بتشديد القيود والإجراءات لمواجهة الموجة الجديدة من الإصابات بفيروس كورونا، حيث قررت غلق العديد من الأنشطة التجارية والمجمعات التجارية وصالونات الحلاقة والتجميل والأندية الصحية والرياضية وغيرها من الأنشطة. كذلك قرّر مجلس الوزراء الكويتي إغلاق الأنشطة التجارية الأخرى، مثل المنافذ التجارية في الساعة الثامنة مساء وحتى الساعة الخامسة صباحاً، كذلك تضمّنت قرارات الحكومة وقف استقبال رحلات غير المواطنين لمدة 15 يوماً، وهو الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الكويتية.

بدوره، قال مدير وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية، عبد العزيز المزيني، إن مقترح تطبيق الحجر المؤسسي للوافدين في الكويت سيساعد شركات السياحة والسفر والفنادق الكويتية على تعويض خسائرها الكبيرة بسبب القرارات الحكومية والإجراءات الاحترازية على خلفية جائحة كورونا. وأوضح المزيني خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أنه ينبغي بلورة رؤية بشأن استعادة الأنشطة الاقتصادية تتضمن عودة الوافدين إلى الكويت، حيث يتم الاعتماد على العمالة الوافدة في مختلف الأنشطة التجارية في القطاع الخاص الكويتي، داعيا السلطات الكويتية إلى الاستفادة من تجارب الدول التي طبقت الحجر المؤسسي بدلاً من التشدد في تشديد الإجراءات.

وبحسب بيانات حكومية حديثة صادرة عن هيئة الإحصاء (حكومية)، انخفضت أعداد المقيمين في سوق العمل إلى 1,5 مليون عامل.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تطرح الحكومة الكويتية خطة تستهدف ترحيل 70 بالمائة من العمالة الوافدة، وخاصة الهامشية، من أجل إيجاد فرص عمل للمواطنين. ومنذ شهر سبتمبر/ أيلول 2017 بدأت الكويت إجراءات حكومية متتالية، لـ«تكويت الوظائف» وإحلال المواطنين بدلاً من العمالة الوافدة تدريجياً بالقطاع العام. ومثل الوافدون (الأجانب) نحو 69 بالمائة من إجمالي عدد سكان الكويت حتى نهاية شهر يونيو/ حزيران 2018، البالغ 4 ملايين و588 ألفا و148 نسمة، بحسب الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية (حكومية).

مقترح باستخدام محاجر تابعة للحكومة في استقبال العالقين

1200 دولار سعر الغرفة الفندقية لمدة أسبوع في فنادق 5 نجوم

تقرير

ورطة الجزائر المالية

تراجع النفط والغاز يهدد إيرادات العملة الصعبة

تمر الحكومة الجزائرية بأزمة اقتصادية حادة في ظل تراجع إنتاج وصادرات النفط والغاز، زادتها تعقيداً الجائحة الصحية وركود الاقتصاد، وفقدان الدينار لبريقه بعد تسجيله أرقاماً متدنية غير مسبوقة أمام العملات الأجنبية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تواجه الجزائر في سنة 2021 صعوبات كبيرة في الحفاظ على صادراتها النفطية والغازية على السواء، في ظل ارتفاع الطلب الداخلي واستقرار الإنتاج، بل وانخفاضه في بعض الأشهر لأسباب تقنية، ما بات يهدد عائدات البلاد الريعية، من العملة الصعبة، إذ تشكل إيرادات الطاقة 92 بالمائة من إجمالي واردات الجزائر من العملات الأجنبية، حسب بيانات رسمية، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية حادة، زادتها تعقيداً الجائحة الصحية وركود الاقتصاد، وفقدان الدينار لبريقه بعد تسجيله أرقاماً متدنية غير مسبوقة أمام العملات الأجنبية.

تهاوي المؤشرات

رغم أن الجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلا أن اعتمادها على إيرادات النفط تراجع بشكل حاد، حيث تنتج في أحسن الأحوال غُشر حصة المنتجين العمالقة في «أوبك» وخارجها، مثل العراق أو السعودية أو روسيا، كما تراجعت صادرات الغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل تنويع الاقتصاد حلماً بعيد المنال، حسب مراقبين، ومما يؤكد هذه التحليلات والتوقعات أرقام ومؤشرات نفط وغاز الجزائر، التي تهاوت بشكل مخيف في السنوات الأخيرة، بشكل بات يؤرق حكومة الرئيس عبد المجيد تبون، التي بنت تمويل مخططها الخماسي 2020-2024 المقدر بـ 260 مليار دولار على عائدات النفط.

وبلغة الأرقام، يؤكد مدير مكتب «اينرجي» للطاقة بباريس ومدير مجمع «سوناطراك» النفطي سابقاً، مراد بروز، أن «الجزائر في عام 2019 انخفض إنتاجها النفطي إلى 1,4 مليون برميل يومياً، مما جعلها تحتل المرتبة 16 على مستوى العالم والثالث في أفريقيا بعد نيجيريا وأنغولا، وبعد هذا الانخفاض الأكبر على مدى عشر سنوات (مقارنة بعام 2009) وبتراجع بلغ 17 بالمائة في هذه المدة الزمنية، وفق بيانات رسمية. وأضاف أن «تقديرات سوناطراك تشير إلى تراجع الإنتاج في 2020 المنتظر الكشف عن أرقامها المفصلة الأيام المقبلة، بسبب التزام الجزائر باتفاق تخفيض الإنتاج، وفي العام الماضي، صدرت البلاد، بحسب الأرقام التي وصلتنا من وزارة الطاقة، حوالي 82,2 مليون طن من المكافئ النفطي من النفط والغاز، مقابل 20 مليار دولار، بانخفاض قدره 40 بالمائة في القيمة و11 بالمائة في الحجم، مقارنة بعام 2019، ومن الصعب إعطاء هذه الأرقام قراءة أخرى سوى أن سنة 2021 ستكون صعبة على نفط وغاز الجزائر».

5%

من المقرر أن تنخفض قيمة الدينار 5 بالمائة مقارنة بالسعر الحالي، حسب موازنة 2021، ما يرفع سعر الصرف في المتوسط السنوي إلى 142,20 دينارا للدولار في 2021، وإلى 149,31 في 2022.

وأوضح مراد بروز، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من المؤكد أن الأزمة الصحية أدت إلى انخفاض الطلب العالمي وتسببت في انخفاض الأسعار، لكن الانخفاض في أحجام الصادرات لا يمكن تفسيره إلا من خلال انخفاض الإنتاج، إلى 142 مليون طن في عام 2020، مقابل 157 مليون طن في عام 2019، بانخفاض قدره 30 بالمائة، مع العلم أن الطلب الداخلي قد انخفض أيضاً بسبب الوباء بـ 13 بالمائة، من 67 إلى 59 مليون طن من المكافئ النفطي».

وعاش غاز الجزائر ضغطاً كبيراً من الأوروبيين، سنة 2020، إذ اعترض الزبائن على الأسعار، بعد سنة واحدة من تجديد الجزائر عقود إمدادات الغاز مع شركائها التاريخيين في القارة العجوز، في مقدمتهم إسبانيا وإيطاليا والبرتغال.

ودخلت الجزائر، سنة 2018، مرحلة تجديد عقود الغاز مع شركائها التقليديين، بعد وصول أغلب العقود إلى نهاية آجالها، مع انتهاء سنة 2019. وتابع مدير مكتب «اينرجي» للطاقة بباريس ومدير مجمع «سوناطراك» النفطي سابقاً أنه «في الخارج، يُراقب المختصون الوضع أيضاً، والعديد من المحللين والوكالات والمواقع المتخصصة يبدون نفس الملاحظة، ربما تعيش الجزائر سنواتها الأخيرة كدولة نفطية بسبب عدة عوامل، منها قرب نفاد خزانات الآبار العاملة، وانخفاض الاستثمار، وعدم الاستقرار القانوني، والفساد البيروقراطي، وعدم الاستقرار الإداري لشركة النفط سوناطراك، والارتفاع الذي لا يرحم في الاستهلاك المحلي».

جرح عميق

دخلت إمدادات الغاز الجزائري إلى أوروبا والمنطقة العربية في معادلة صعبة، في ظل تخمة المعروض العالمي، لا سيما الغاز الروسي الرخيص، فضلاً عن دخول منافسين جدد لتصدير الغاز، كالولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يزيد من مأزق البلد الأفريقي الباحث عن زيادة موارده المالية لمواجهة تراجع عائدات النفط.

4 رؤساء تنفيذيين في العامين الماضيين لـ«سوناطراك»

صادرات الغاز تتعرض لضغوط كبيرة من الأوروبيين

وقال مدير الإحصاء في الوكالة الجزائرية لتثمين موارد المحروقات (سلطة ضبط إنتاج وبيع النفط والغاز في الجزائر)، نبيل جودار، إن «الأرقام الأولية تؤكد توجه مبيعات الغاز نحو التراجع، خاصة عبر عقود الأنابيب نحو إيطاليا وإسبانيا، بنسب كبيرة خلال العام الحالي، قد تفوق تراجع مستويات الأعوام الماضية». وأضاف جودار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «تراجع الصادرات يعود بدرجة أولى لتراجع الطلب لأسباب عديدة، كما لا يمكن أن ننسى تراجع إنتاج الجزائر من الغاز في 2020 بنسب فاقت 15 بالمائة عن سنة 2019، قابله ارتفاع الطلب الداخلي بنسبة 7 بالمائة».

وأما تعقد الوضعية، تبدو الحكومة الجزائرية عاجزة عن توفير الحلول العاجلة، فمنذ سنوات والحكومة تعلن عن انتقال طاقوي قريب، يسمح بالتوجه نحو الطاقات المتجددة، لخفض الطلب الداخلي وحماية صادرات البلاد الغازية والنفطية، التي تشكل النسبة الكبرى من عائدات الجزائر من العملة الصعبة، في وقت يبقى ملف الغاز الصخري مجمداً بقرار سياسي، كونه محل رفض شعبي، بسبب المخلفات التي تترتب على استغلاله. ومما يزيد جرح طاقة الجزائر عمقاً، ليس فقط تراجع الإنتاج والصادرات، وجائحة كورونا، فحسب وكالة الأنباء المتخصصة في الإدارة العامة والاقتصاد الأفريقي «ECOFIN»، فإن «جرح الجزائر أعمق»، إذ تشير في تحليلاتها إلى تزايد الطلب المحلي، ونقص الاستثمار في الاستكشاف و«تراكم سنوات من سوء الإدارة في القطاع».

من جانبه يتحدث موقع «WORLDOIL.COM» المتخصص عن عوامل أخرى، مثل عدم الاستقرار على رأس شركة سوناطراك، موضحًا أن الأخيرة «أعلنت أنها تهدف إلى زيادة صادرات الغاز بنحو 25 بالمائة هذا العام، مع خفض النفقات». وكتب الموقع في تحقيق مطول نشر في 31 يناير/ كانون الثاني 2021 أن «التغييرات المتكررة في القيادة أعاقت جهود الشركة لزيادة إنتاج الطاقة، إذ كان لديها أربعة رؤساء تنفيذيين في العامين الماضيين و12 منذ عام 2010».

مال وناس

انتعشت تجارة الزهور عالمياً من جديد خلال مناسبة عيد الحب «فالنتاين» التي أنقذت مئات الآلاف من المزارعين والتجار من الإفلاس، بعد أن تكبدوا خسائر قاسية بسبب الإغلاقات والقيود التي فرضتها الدول العام الماضي لكبح تفشي فيروس كورونا

«الفالنتاين» ينقذ تجارة الزهور

مئات الآلاف في كولومبيا وهولندا وكينيا ينجون من الإفلاس

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتسمت البسمة من جديد على وجوه مئات الآلاف مزارعي الزهور في العديد من الدول التي اشتهرت بتصدير الورود عالمياً، بعد أن انعشت الاحتفالات بعيد الحب «الفالنتاين» تجارة الزهور التي واجهت أوقاتاً عصيبة العام الماضي بعد أن تسببت جائحة فيروس كورونا في إغلاقات عالمية وفرض قيود على الاحتفال بمختلف المناسبات للحد من تفشي الوباء، ما كبد المزارعين والمصدرين خسائر بعشرات مليارات الدولارات بسبب إتلاف ملايين الورود التي انحبس رحيقها.

ففي كولومبيا ثاني أكبر دولة منتجة للزهور على مستوى العالم بعد هولندا، نجت تجارتها من السقوط إلى الهاوية هذا العام، بسبب الطلب القوي من المستهلكين الأميركيين قبل عيد الحب الذي يوافق الرابع عشر من فبراير/ شباط من كل عام. فقد بدأت الصادرات في الانتعاش منذ سبتمبر/ أيلول 2020 مع تخفيف قيود كورونا في العديد من الدول على رأسها الولايات المتحدة أكبر مستورد للزهور، بينما تعرضت الصناعة لضربة قاصمة مع إغلاق الأسواق الضخمة مثل نيويورك وكاليفورنيا قبيل منتصف العام الماضي، في حين كان منتجو الزهور في كولومبيا يستعدون لعيد الأم في مايو/ أيار، لكن الإغلاقات أجبرتهم على تدمير آلاف الأطنان من الورود. ولم تقتصر الأزمة على ضياع موسم التصدير في عيد الأم، بل كان هناك المزيد من الأخبار السيئة، فعندما حل الصيف بدأ الأزواج الأميركيون في إلغاء حفلات زفافهم، وحتى مبيعات الجنازة لم تكن جيدة، بسبب القيود المفروضة على التجمعات، ما جعل القطاع مهيأ للإفلاس وفقدان مئات الآف الوظائف. لكن مع استمرار الوباء، اعتاد الناس في الولايات المتحدة على إرسال الزهور لبعضهم البعض عندما لا يتمكنون من الالتقاء وجهاً لوجه، واشتروا أيضاً المزيد من الأزهار لإضفاء الإشراق على منازلهم، كما قالت كيت بن، الرئيسة التنفيذية لجمعية باعة الزهور الأميركيين في مقابلة عبر الهاتف مع وكالة بلومبيرغ الأميركية. ونظراً لأنهم لم يتمكنوا من إنفاق أموالهم بسهولة على الإجازات أو المطاعم أو الحفلات الموسيقية، وجدت بعض الأسر نفسها أمام دخل متاح أكثر من المعتاد لإنفاق على الزهور، وفق بن. كما قال أوغستو سولانو من جمعية مزارعي الزهور الكولومبية «الصادرات ترتفع الآن بشكل جيد، وهناك طلب جيد في عيد الحب». واستحوذت الزهور على نحو 1,4 مليار دولار من صادرات كولومبيا التي بلغت 31 مليار دولار العام الماضي، لتحل بعد صادرات النفط والفحم والبن والذهب، فيما تذهب حوالي 80% من هذه الصادرات إلى الولايات المتحدة. وتهيمن كولومبيا على سوق زهار الزنبق والأقحوان، وفق تقرير بلومبيرغ أمس الأحد. ولحسن الحظ، تزامن عيد الحب في 2020 قبل عمليات الإغلاق الجماعية للدول، وكانت صادرات الزهور الكولومبية في فبراير/ شباط من العام الماضي هي الأقوى على الإطلاق لهذا الشهر. وقالت كارمن برافو، التي تعمل في زراعة الزهور إن الأموال التي جنتها خلال تلك المناسبة سمحت لها بالتغلب على الأزمة اللاحقة. وكما أن تجارتها مربحة كثيراً، حيث قدرت تقارير متخصصة حجمها بنحو 100 مليار دولار سنوياً، تُعد زراعة الزهور مكلفة. ووفق برافو، «بين 20 مارس/ آذار و20 إبريل/ نيسان الماضيين، اضطررنا لرمي نحو 220 ألف زهرة»، لافتة إلى أن الإغلاقات التي حجبت الصادرات عن مناسبة عيد الأم في مايو/ أيار تسببت في حبس شحنات الزهور التي عادة يجري إرسالها قبل ثلاثة أو أربعة أسابيع، بينما كان ذلك الوقت ذروة العام الماضي.

كينيا تزيد شحن الورود

زادت شركة الخطوط الجوية الكينية سعة الشحن بنسبة تصل الى 40%، من اجل نقل الزهور الى اوروبا بالتزامن مع عيد الحب، في خطوة لمنافسة الخطوط الجوية الاثيوبية التي اتبعت الاجراء ذاته لزيادة كميات الزهور الاثيوبية المصدرة الى الخارج. وكينيا هي اكبر مورد افريقي للزهور الى اوروبا، حيث تعد إيرادات هذه الصادرات التي تصل الى 1,4 مليار دولار سنويا، احد اكبر مصادر النقد الاجنبي للدولة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الاميركية.

المزارعون يتجاوزون خسائر الإغلاقات (Getty)

صادرات هولندا من الزهور تصل إلى 7 مليارات يورو سنويا

الإنتاج ولم يكن هناك سوق له. ومع انتشار وباء كوفيد-19 ودخول العالم في حالة إغلاق في مارس/آذار 2020، أغلق بائعو الزهور أبوابهم، في حين أعطى المتسوقون أولوية الشراء للمواد الغذائية والمستلزمات الطبية.

ولم تكن كولومبيا وحدها التي تعرض مزارعو الزهور فيها إلى ضربة قاسية العام الماضي، وإنما أصيبت سوق الزهور المقطوفة في دول الاتحاد الأوروبي أيضا بخسارة كبيرة، لا سيما في هولندا التي تأتي في المرتبة الأولى عالمياً، حيث يمثل قطاع الأزهار لديها نحو 5% من ناتجها المحلي. وتُعد هولندا من أكبر أسواق الورود في العالم، والمركز اللوجستي لها في أوروبا، وتتراوح قيمة صادرات القطاع بين 6 و7 مليارات يورو سنوياً. بينما اضطرت شركات بيع الورود هناك، إلى إتلاف 400 مليون وردة في أعقاب ظهور جائحة كورونا، منها 140 مليون زهرة من الخزامى الهولندية الشهيرة.

ووفق بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الهولندي في يونيو/حزيران الماضي، فإن صادرات الزهور المقطوفة تراجعت بنسبة 35% في إبريل/نيسان مقارنة بالشهر نفسه من العام 2019، كما تراجعت صادرات بصيلات الزهور بنسبة 18%.

وثلث تجارة الزهور في العالم يمر عبر هولندا، من بينها 20% تنقل بالطائرات من أفريقيا إلى الدولة ليعاد تصديرها إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

لذا كانت الضربة قاسية بالنسبة لمزارعي الزهور في أفريقيا خلال الإغلاقات، لدرجة أن مؤسسة التجارة العادلة ومقرها هولندا وصفت في تقرير لها منتصف العام الماضي الوضع في كينيا بأنه «أزمة إنسانية». وتأتي كينيا وإثيوبيا والإكوادور وماليزيا في الترتيب بعد هولندا وكولومبيا في تصدير الزهور عالمياً. وتعد كينيا هي المصدر الذي يوفر ثلث مجموع الورود التي تباع في دول الاتحاد الأوروبي، ويبلغ عدد العاملين في مزارع الأزهار في كينيا نحو 100 ألف شخص، يتقاضون عادة أجورا منخفضة، وبالتالي لا يستطيعون تحمل الخسائر المفاجئة. ومنذ أن تم تخفيف قيود الإغلاق، بدأت المبيعات الاستهلاكية في الانتعاش. وحسب تقرير حديث صادر عن مجلس الزهور في كينيا، فقد عادت المبيعات إلى حوالي 70% مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، وذلك بمساعدة من الحكومة الكينية. في المقابل تتصدر قائمة مستوردي الأزهار، الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا.

مؤسسات مالية عالمية ترضخ لـ«بيتكوين»

هوس الاستثمار في بيتكوين يرفع سعرها لمستويات قياسية (Getty)

دفعت الارتفاعات القياسية في قيمة بيتكوين، العديد من المؤسسات المالية العالمية الى تغيير وجهتها الاستثمارية نحو العملة المشفرة

واشنطن ـ **شريف عثمان**

على الرغم من ارتفاع عملة بيتكوين الرقمية بأكثر من 430% خلال العام الماضي، بالإضافة إلى 50% أخرى خلال ستة أسابيع من بداية العام الجاري 2021، لا تزال الشركات الأميركية، وعلى رأسها المؤسسات المالية، منقسمة في التعامل مع العملة المشفرة الأكثر رواجاً في العالم، حيث أبدت بعضها تحمساً للاستثمار فيها، بينما فضلت أخرى البقاء بعيداً على الأقل خلال الفترة الحالية.

وبعد احتفاظه لسنوات بأرصدة العملاء من العملات المشفرة لدى بنوك أخرى، أعلن بنك أوف نيويورك ميلون، أكبر بنك استثمار متخصص في حفظ الأسهم والسندات في العالم، الخميس الماضي، أنه أوشك على الانتهاء من إعداد منصة تسمح من خلالها لعملائه بالتعامل، بيعاً وشراءً وحفظاً، وإجراء التحويلات، بالأصول الرقمية، ومنها العملات المشفرة.

وبعد أن امتنع البنك، الذي ظهر إلى الوجود في عام 2007 بعد اندماج بنك أوف نيويورك، أقدم بنك في الولايات المتحدة، مع مؤسسة ميلون المالية، عن التعامل في أصول العملاء الرقمية بكل أنواعها، بسبب ارتفاع مخاطرها التنظيمية والقانونية والسعرية، اقتنع البنك أخيراً أن أحداً لن يستطيع أن يقف أمام موجة العملات المشفرة العالية التي تضرب أسواق العالم حالياً، وتجذب الملايين من المستثمرين الجدد فيها كل يوم.

وبعد الارتفاعات الجنونية التي شهدتها أغلب العملات المشفرة خلال الأسابيع الماضية، وإعلان العديد من الشركات الأميركية الاحتفاظ بجزء من أصولها في بيتكوين، كان آخرها شركة تسلا لصناعة السيارات الكهربائية التي أعلنت استثمار نحو 1,5 مليار دولار في بيتكوين، قال تود جيبسون، الرئيس التنفيذي لبنك أوف نيويورك ميلون « لقد شهدنا زيادة في الاهتمام والطلب من العملاء على العملات المشفرة، ومن الطبيعي أن نحقق ما وعدنا عملاءنا به من الثقة والابتكار لنكون المحرك الأول في سد الفجوة بين الأصول التقليدية والرقمية». كما نقلت وكالة بلومبيرغ عن بنك مورغان ستانلي، صاحب أكبر وحدة إدارة ثروات بين بنوك العالم، أن وحدة الاستثمار العالمي التابعة له، والتي تدير أصولاً تتجاوز قيمتها 150 مليار دولار، تدرس حالياً «المراهنة على بيتكوين»، وأنها بصدد الحصول على الموافقات المطلوبة من إدارة البنك وأيضاً الجهات التنظيمية.

ولن يكون استثمار مورغان ستانلي، حال إقراره، هو أول انكشاف على العملة المشفرة التي تشغل المستثمرين على كل المستويات حالياً، حيث يمتلك البنك 11% من شركة مايكرو ستراتيجي للبيانات وتطبيقات الهواتف الذكية والحوسبة السحابية، والتي اشترت العام الماضي ما كانت قيمته نحو مليار دولار من بيتكوين، تقدر وفقاً لأسعار اليوم بأكثر من ثلاثة مليارات دولار. وانضم دويتشه بنك الألماني إلى المؤسسات المالية الكبيرة المنذعة باتجاه تقديم خدمة حفظ العملات المشفرة، بتطلعات واسعة لتقديم خدمات متقدمة لصناديق التحوط التي تستثمر في هذا النوع من الأصول. ويهدف النموذج المبدئي الذي تعده إدارة البنك العملاق إلى تطوير منصة حفظ للعملات الرقمية، تقوم أساساً على خدمة العملاء المؤسسيين وأصولهم الرقمية، مما يوفر اتصالاً سلساً بالنظام الأوسع للعملات المشفرة.

لكن لا يبدو أن كل الشركات الأميركية تتفق على ركوب موجة العملات المشفرة، حيث أعلنت شركة باي بال PAYPAL للدفع من خلال الإنترنت أنها لا تنوي الاستثمار في العملات الرقمية، ومنها بيتكوين، رغم اعترافها بوجود فرص كبيرة في عالم «المحافظ الرقمية».

وقال جون راينى، المدير المالي بالشركة، في لقاء مع قناة «سي أن بي سي» المتخصصة في الاقتصاد والاستثمار، يوم الخميس الماضي، إن شركته تفضل عوضاً عن ذلك «استثمار النقدية المتاحة لديها فيما يساعدها على تطوير قائمة الخدمات التي تقدمها لعملائها».

ومع ذلك، قالت الشركة التي ارتفع سعر سهمها بنسبة تتجاوز 750% خلال السنوات الخمس الأخيرة، منها أكثر من 50% في الشهور الثلاثة الأخيرة فقط، إنها لا تنكر أن التحول إلى العملات الرقمية قادم لا محالة، مؤكدة أنها مضطرة للتعامل فيها.

مورغان ستانلي يعتزم الاستثمار في العملات الرقمية

الطلب الأميركي يعزز تعافي النفط

نيويورك ـ **العربي الجديد**

بدا الطلب على النفط في الولايات المتحدة، في الظهور مجدداً بعد شهور من إحكام فيروس كورونا الجديد قبضته على استهلاك الخام في أكبر اقتصاد بالعالم، فيما كانت آسيا النقطة الوحيدة المضيئة في الاستهلاك عالمياً، وسط توقعات بتعافي السوق خلال الفترة المقبلة مع إجراءات الاقتصادات الكبرى لكبح انتشار الوباء.

ووفق الكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، فإن سوق النفط العالمية على مسار التعافي، وإن سعر الخام قد يدور بين 45 و60 دولاراً للبرميل في المتوسط هذا العام، معتبراً في تصريحات لقناة «روسيا 1» التلفزيونية ونقلتها وكالات الأنباء الروسية، أمس الأحد، أن «السوق متوازنة وإن الأسعار التي نراها الآن تتفق مع وضع السوق».

وأضاف نوفاك أن الطلب العالمي على النفط وصل إلى أدنى مستوياته خلال أزمة الجائحة في إبريل/ نيسان ومايو/ أيار 2020، عندما هبط بين 20% و25% عن المعتاد.

ونقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن نائب رئيس الوزراء الروسي قوله، إن الطلب تحسن بعدها وإن التراجع دار بين 8% و9% بنهاية العام.

وكان الطلب العالمي نحو 100 مليون برميل يومياً قبل الإغلاقات المرتبطة بفيروس كورونا. وتقول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن الطلب العالمي على النفط سينتعش في 2021 ولكن بوتيرة أبطأ مما كان يُعتقد سابقا في ظل استمرار تداعيات الجائحة. غير أن الطلب على الخام في الولايات المتحدة عاد في الظهور مجدداً، واتجهت مصافي التكرير في معالجة معظم النفط الخام تحسبا لزيادة الطلب على البنزين خلال الصيف بعد توقف الاقتصاد لشهور امتدت منذ مارس/ آذار الماضي، وفق تقرير لوكالة بلومبرغ.

الطلب العالمي على النفط بلغ 100 مليون برميل يومياً قبل الإغلاقات

وتعد عودة الطلب الأميركي، الذي جاء مع بدء حملة التلقيح العالمية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي ضد الوباء، أحدث تطور في تعافي النفط من أعماق الوباء. حيث استمرت أوبك وشركاؤها في إدارة أسعار النفط منذ مايو/ أيار الماضي من خلال خفض الإنتاج، لمجابهة تراجع الطلب من خارج أسيا.

ويعني الارتفاع في معدلات طلب المصافي أن شركات التكرير تتنافس على البراميل المحلية التي كان يتم إرسالها لعدة أشهر إلى أسواق أكثر قوة في آسيا. وهو ما ساهم في ارتفاع الأسعار في الفترة الأخيرة.

وزادت أسعار النفط أكثر من 2% يوم الجمعة الماضي، مسجلة أعلى مستوياتها فيما يربو على عام، حيث صعد خام برنت 1,29 دولار بما يعادل 2,1% ليتحدد سعر التسوية عند 62,43 دولارا للبرميل، كما أغلق الخام الأميركي مرتفعا 1,23 دولار أو 2,1% عند 59,47 دولاراً للبرميل. وانتزع الخام الأميركي مكاسب أسبوعية بنحو 4,7%، في حين ارتفع برنت 5,3% على مدار الأسبوع.

وفي هذه الأثناء، زادت شركات النفط والغاز الطبيعي الأميركية أعداد الحفارات للأسبوع الثاني عشر على التوالي، في أطول موجة إضافات منذ يونيو/ حزيران 2017. ووفق تقرير لشركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة الجمعة الماضي، فإن عدد حفارات النفط والغاز، زاد خمس حفارات إلى 397 على مدار الأسبوع المنتهي في 12 فبراير/ شباط الجاري، مسجلا أعلى مستوياته منذ مايو/ أيار.

محطة وقود في نيويورك حيث يتعافى الطلب مع تحفيز الاقتصاد (Getty)

العرب والنفط ودروس الماضي

سهام معط الله

غالباً ما يتمخَّض الماضي عن دروس مهمّة وحكم مفيدة يمكن أن ترشد صنّاع القرار إلى اتّخاذ قرارات سليمة تساعد على التخفيف من حدّة الصدمات المستقبلية، وما أحوج العالم اليوم إلى عدم تكرار أخطاء الماضي، فقد عبثت جائحة كورونا بسوق النفط العالمية، وأخلّت باستقرار الأسعار، وأدّت إلى انخفاض الطلب على النفط بمقدار 10 ملايين برميل يومياً.

كذلك انزلقت أسعار النفط إلى ما دون 20 دولاراً للبرميل، وانهارت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي إلى سالب 37 دولاراً للبرميل لأول مرّة في التاريخ في إبريل/ نيسان الماضي. وأدّت تلك الفوضى العارمة إلى دخول اقتصادات الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط إلى دوّامة ركود اقتصادي هي الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، وسحبت معها حتى الدول العربية الأخرى التي تعتمد على تحويلات المغتربين والاستثمارات والإعانات والمنح القادمة من تلك الدول الغنية بالنفط، حتى الدول التي تمتلك صناديق سيادية ضخمة كالإمارات والكويت وقطر والسعودية خاب أملها ببقائها غنية للأبد، وقامت بعضها نتيجة لذلك بشدّ أحزمة التقشّف وخفض التحويلات النقدية السخية وتقليل الإعانات وتأجيل المشاريع الطموحة التي تتطلّب تمويلاً كبيراً.

فعلى سبيل المثال، كانت سنة 1986 نقطة نهاية لفترة رخاءٍ مالي امتدّت لعشر سنوات وتميّزت بارتفاع أسعار النفط التي لم تنتعش بدورها منذ ذلك الحين حتى أوائل القرن الحالي. وخلال فترة الركود تلك فقد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والإمارات نصف قيمته التي سجّلها في عام 1980. لذلك من الممكن أن يؤدّي استمرار العمل بتلك السياسات التقشّفية في هذه الدول إلى الحيلولة دون تكرار ذلك المشهد الكابوسي. ولكن بشرط وجود تنبؤات موثوقة لأسعار النفط المستقبلية التي تتوقّف بدورها على المدّة التي سيستغرقها تعافي الطلب على النفط، وكذلك مدى فعالية اتفاق «أوبك+» في السيطرة على سوق النفط.

وكان سعر خام البرنت قد ارتفع إلى أعلى مستوى منذ مارس/ آذار 2020 بعد ذلك الانهيار، إذ تجاوزت الأسعار عتبة 40 دولاراً للبرميل، ثم لأكثر من 60 دولاراً في تعاملات نهاية الأسبوع الماضي. ولكن بناءً على تجارب الماضي تبقى قدرة مجموعة «أوبك+» على دفع أسعار النفط إلى مستويات أعلى محدودة. ولا سيّما في ظل تحور فيروس كورونا وتأخّر عملية التلقيح في العديد من دول العالم.

فقد بيَّن التاريخ محاولات أوبك الفاشلة وكذلك إخفاقها في رفع سعر النفط إلى مستويات أعلى من تلك التي تُمليها توجّهات العرض والطلب. وبإمكان الدول العربية الغنية بالنفط أخذ العبرة من الماضي وتجنّب إعداد خطط الاقتصادية بناءً على التفاؤل الذي قد يحيط بمجموعة «أوبك+» التي لا يوجد دليل قوّي ولملموس على أنّها ستُبلي أفضل من سابقتها «أوبك» التي لم تتّعظ من أخطاء الثمانينيات.

يتمثل أهمّ درس مستفاد من انهيار الأسعار عام 1986 في أنّ الاتفاقات التي أبرمتها منظمة أوبك لم تكن كافية لرفع أسعار النفط بشكل يفوق التوقّعات، حتى ارتفاع الأسعار الذي حدث في خريف عام 1990 يُعزى بشكل أساسي إلى الغزو العراقي للكويت، وبعد مرور بضعة أشهر على انتهاء تلك الأزمة تراجع سعر النفط مجدداً ووصل في سنة 1998 إلى مستويات دنيا وتطلّب زيادة قوية ومستدامة في الطلب العالمي على النفط، وخاصة من منطقة شرق آسيا، ليُعاود الارتفاع في العقد الأول من القرن الحالي. يعتمد نجاح «أوبك+» في ما فشلت فيه سابقتها على جعل الخروج من المجموعة مُكلفاً، وبالتالي عسيراً على الأعضاء، وما دام الأمر خلاف ذلك ستظلّ سوق النفط في حالة ركود لمدّة قد تطول أكثر مما يمكن لميزانيات الدول العربية المعتمدة على النفط تحمُّله، حيث تتّضح ملامح الانقسام وعدم التجانس على «أوبك+».

فقد أعلنت المكسيك، التي سبق لها أن وقّعت على اتفاقية مارس/ آذار 2020، أنّها لن تلتزم بتخفيضات الإنتاج التي تمّ الاتفاق عليها، وهذا ما يجعل الخروج من المجموعة سهلاً ويسيراً، لا سيّما في ظلّ غياب أيّ رادع أو عقوبة تكفل درء الانسلاخ عن المجموعة. لذلك يعتبر الرهان على نجاح اللقاحات في الحدّ من الزحف الكوروني، وبالتالي إنعاش الطلب العالمي على النفط، أكثر أماناً وضماناً من الرهان على فعالية «أوبك+» في انتشال أسعار النفط من هوّة الركود، فقد توقّعت وكالة الطاقة الدولية «IEA» استرجاع حوالي نصف الطلب على النفط، الذي بدّدته الجائحة، في عام 2021 بناءً على طرح لقاحات ضدّ الفيروس أثبتت فعاليتها مخبرياً.

لكن ينبغي الحذر بشأن التفاؤل بتلك التوقّعات والتراخي في الاستمرار على النهج التقشّفي، فقد ينجرّ عن ذلك ما لا تُحمد عقباه إن لم تتحسّن أسعار النفط. إذ تُبيِّن شواهد من التاريخ فترات تعافى فيها الطلب العالمي على النفط وانتعشت خلالها الأسعار بشكل معتدل، ممّا أدّى إلى تحفيز العرض، وبالتالي تراجع أسعار النفط مرّة أخرى. كثيراً ما يُخطئ الخبراء في توقّعاتهم لأسعار النفط، ففي عام 2015، توقّع العديد من الاقتصاديين والمستثمرين البارزين أنّ انخفاض سعر النفط إلى ما دون 100 دولار للبرميل لن يطول لأكثر من سنة، وبعد ذلك اتّضح أنّهم كانوا على خطأ.

والأمر الخطير أنّ الدول العربية التي تتنفّس وتعيش على صادرات النفط تكون دائمة الترقُّب والتتبُّع لمثل تلك التوقّعات والتنبؤات متناسية أهمية التسيير الرشيد لأرباح النفط خلال فترات ازدهار أسعار النفط، فكل تلك الأرباح التي تراكمت خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى منتصف 2014 لم تُترجم إلى استثمارات غير نفطية ذات عوائد مجدية، بل زادت الطين بلة وتحوّلت بفعل قصر نظر الحكومات العربية إلى أصفار على اليمين في مبالغ الإنفاق العام التي تسلّل جزء كبير منها إلى جيوب الفاسدين على حساب المصلحة العامة للمواطنين.

خلاصة القول إنّه حتى لو ارتفعت أسعار النفط فإنّها لن تصل إلى المستوى الذي يضع حدّاً لمعاناة ميزانيات الدول العربية الغنية بالنفط. لذلك ينبغي على حكومات تلك الدول تنسيق خطط إنفاقها وفقاً لمستويات أسعار النفط الحالية وتفادي الإنفاق على المشاريع التي لا طائل منها سوى إرضاء النخب الحاكمة والطبقات الثرية المخملية، حتى تتجنّب التعرُّض لأزمات هي وشعوبها في غنى عنها.